الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-16

المترشحون يكثفون من خرجاتهم الميدانية والعمل الجواري في اليوم الثالث عشر

نقائص البلديات تتصدر الخطاب الانتخابي

أبرز رؤساء التشكيلات السياسية المتنافسة في انتخابات المجالس الشعبية الولاية والبلدية ليوم 27 نوفمبر القادم ,على ضرورة توسيع صلاحيات رئيس البلدية وتحريره من القيود حتى تضطلع البلدية بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أكد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، في تجمع شعبي بالوادي في إطار الحملة الانتخابية، أن مساعي التطوير والتنمية المسطرة لا تتأتى إلا من خلال إعادة النظر في قانون البلدية لاسيما المواد التي تحدد صلاحيات رئيس البلدية، مؤكدا أن «تغيير نظام الحوكمة» يتطلب توسيع صلاحيات رئيس البلدية في تسيير

الإداري والمالي وتحريره من طائلة القيود التي أثرت «سلبا» عن أدائه باعتبار أن لكل منطقة خصوصياتها وأدواتها في الإستثمار الذي يسمح بالمساهمة في حركية الإقتصاد الوطني.

وأكد السيد زيتوني بالمناسبة، أن الانتخابات المحلية القادمة تدخل في إطار مساعي السلطات العمومية لتجسيد البناء المؤسساتي الذي من شأنه أن يبني وطنا قويا قادر على مواجهة التحديات.

ومن مدينة العلمة (سطيف)،أكد نائب رئيس حركة البناء الوطني، أحمد الدان، أن تشكيلته السياسية ستعمل على «تحرير رؤساء المجالس البلدية من كل أنواع الضغوطات»، وفتح مجال المبادرات على غرار تمكينه من أن يقترض من المؤسسات المالية لإنجاز مشروع استثماري وإبرام اتفاقيات شراكة.

التكفل باهتمامات المواطن

ويتوقف ذلك --حسب السيد الدان-- على انتخاب مرشحين أكفاء يستطيعون تفعيل هذا التغيير، داعيا كذلك إلى «تحرير البنوك وتسهيل عملية حيازة واستغلال العقار الصناعي والفلاحي والتجاري.

وفي نفس السياق، دعت رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر (تاج)، فاطمة الزهراء زرواطي

خلال استضافتها بالقناة الإذاعة الوطنية إلى «إعادة النظر في الدور الحقيقي» للمجالس المحلية المنتخبة باعتبارها --كما قالت-- «تمثل الحكم الحقيقي للشعب»، كما شددت على ضرورة جعل البلدية في قلب التغيير نحو الجزائر الجديدة.

وأبرزت أن «التغيير المنشود لن يأتي إلا بنجاعة البرامج الانتخابية المحليةوحسن اختيار الأشخاص العارفين بمشاكل البلديات واهتمامات سكانها».

ولتحقيق تنمية محلية فعالة، اعتبر رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، من تقرت أن إنهاء عهد الفساد يتحقق بالرقابة على الشأن العام واعتماد الشفافية في التسيير، مبرزا أن تشكيلته السياسية تدعو إلى التأسيس لمبدأ التدافع في الأفكار في إطار القانون من أجل مجابهة الفساد وحماية المصلحة الوطنية وتحقيق التنمية البشرية، ومنها تحقيق الازدهار والتطور الذي ينشده الجميع.

السلطة المستقلة للانتخابات بسعيدة

يوم تكويني لفائدة 48 مؤطرا

ب.بوعنافي

يواصل المترشحون نشاطاتهم عبر الولايات بهدف إقناع الناخبين للتصويت لصالحهم، بينما يتابع رؤساء الأحزاب تنشيط تجمعات شعبية لحشد أكبر عدد من المناضلين لدعم قوائمهم على المستوى المحلي.وعلى مستوى ولاية سعيدة يواصل المترشحون لقاءاتهم الجوارية لاستمالة الهيئة الناخبة على مستوي البلديات ال 16 عشر فيما تشهد الصفحات المحلية في مواقع التواصل الاجتماعي حركية كبيرة من خلال نشر صور المترشحين وتقديم برامجهم خاصة لفئة الشباب وفي السياق لم تسجل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أي إخطارات أو شكاوى تتعلق بالملصقات العشوائية و ذكرت السلطة بالإجراءات القانونية التي تضبط سير الحملة الانتخابية و بضرورة مساهمة كل الأحزاب والقوائم المشاركة للتبليغ عن أي تجاوزات و تحضيرا للانتخابات المحلية المقررة في الـ27 نوفمبر القادم ، سخرت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بولاية سعيدة 8187 مؤطرا للإشراف على سير العملية الانتخابية داخل مراكز و مكاتب الاقتراع و الذين سيخضعون لتكوين في قادم الأيام، كما دعت السلطة هؤلاء لضرورة التلقيح ضد كوفيد19 و هذا تنفيذا للبروتوكول الصحي الخاص بالعملية الانتخابية و نظمت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسعيدة دورة تكوينية لفائدة 48 مؤطرا بين مندوبين بلديين و رؤساء مكاتب و هذا من أجل التحضير الجيد ليوم الاقتراع،هذا و أصدرت السلطة أكثر من 6745 بطاقة ناخب من بينها 4640 بطاقة خاصة بالمسجلين الجدد، حيث تم تسليم أكثر من 3253 بطاقة.

الفقراء والطبقة البسيطة هم في الواجهة يوم الاقتراع

أكد بعجي بأن الأفلان اجتهد في ترشيح الإطارا الكفأة وطاقات عظيمة من الذين ترشحوا من أجل العمل وليس للبزنسة كما كان قبل، وهو ضمن الشروط التي وضعها حزبه، وعلى المترشحين التقيد بها، وهي خدمة البلاد والمواطن وإضافة للبلاد، كما كان يوصي، حسبه، في جميع التجمعات التي قام بها على المترشحين أن يشرفوا حزب جبهة التحرير الوطني الذي وضع ثقته فيهم، وأن لهم شرف الترشح تحت قبعة هذا الحزب، وأن المترشح سوف يستفيد من وعاء الحزب باسم الحزب وليس باسمه الشخصي، وأن أكبر نسبة سوف يتحصلون عليها تكون بعلاقاتهم الشخصية ووزنهم الشعبي في المجتمع، وأنهم يحملون أمانة الشعب الجزائري، وقال إن نسبة الناخبين هي من الطبقة الفقيرة والبسيطة، وأن الأغنياء لا ينتخبون، والطبقة البسيطة هي التي تحترم المواعيد الانتخابية، وهي المجندة في المواعيد الانتخابية، وقال بعجي لمترشحي الحزب: لا تخونوا عهد حزبكم.

الشعب الجزائري أنصفنا في تشريعيات جوان

وحول برنامج حزب جبهة التحرير الوطني، قال أمينه العام بأنه برنامج طموح، وسيقدم رؤية في جميع القطاعات الاقتصادية، السياسية، والثقافية، وفيه بعض المسائل لتحليل الوقائع، كما يحمل حلولا كذلك للملفات العالقة، وهي حلول غير سحرية، بل هي، حسبه، مبنية على الواقع، كما تحدث الحزب عن صلاحيات المنتخب حتى تؤدي البلدية دورها، وحتى تصبح، كما قال بعجي، في العمل التشاركي وخلق الثروة، لكن هذه الأمور لن يتم الوصول إليها، حسبه، إلا بإعطاء الصلاحيات، وعلى الأحزاب تقديم رجال في منتهى الكفاءة حتى يعرف كيف يطبق الصلاحيات التي سوف تعطى له مستقبلا، وأن له كل الثقة في الشعب الجزائري، موضحا أنهم عندما كانوا يتعرضون للهجمات ويطالبون بإحالتنا إلى المتحف، بفضل الله تعالى، الشعب هو من أنصف الأفلان في تشريعيات جوان الماضي، وعليه فعلاقة الحزب بالشعب تبقى، كما قال، مستمرة وقوية، لأن شعار الحزب "من الشعب إلى الشعب".

لا يوجد أي حزب غطى كل بلديات الوطن

من جهة أخرى، أكد الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أنه لا يوجد أي حزب استطاع تغطية كافة البلديات على المستوى الوطني، وأوضح قائلا "الظروف مشابهة لما حدث في المحليات الماضية، فعلى سبيل المثال منطقة القبائل وما تحمله من خصوصيات، وفقنا في تغطية ما يقارب الخمسين بلدية، مع العلم أنه وحتى القوة السياسية في المنطقة لم تغط كل البلديات المتواجدة فيها".

خسرنا مئات البلديات لأسباب تقنية

وأضاف في نفس السياق: "خسرنا العديد من البلديات لأسباب تقنية، فالمشكل لم يكن بالأساس في عدم قدرة الحزب على الحصول على الاستمارات أو الوصول إلى العدد المطلوب، بل العكس تماما استطعنا استيفاء كل الشروط المتعلقة بالاستمارات، لكن للأسف الأمور التقنية جعلتنا نضيع الكثير منها، ونخسر بذلك مرشحين أكفاء لدخول هذا المعترك الانتخابي".

العدوان المغربي فعل مرتبك لعودة الجزائر

وفي الحديث عن الهجوم الأرعن الجبان الذي قامت بها قوات المخزن، والذي راح ضحيته 3 شهداء جزائريين أبرياء، أوضح الأمين العام للحزب العتيد أنه ردة فعل مرتبطة بعودة الجزائر القوية في الساحة الإفريقية والمغاربية والدولية، خاصة من ناحية نضالها إلى جانب الشعب الصحراوي في سبيل تقرير مصيره، وقال "العدوان المغربي الغاشم رسالة لضرب التعاون الجزائري الموريتاني، باعتبارها ليست علاقات عادية في التواجد من نواكشط الى دكار".

وقال أيضا "خط السكة الحديدية في بشار مهم جدا لاستغلال العديد من الموارد كالفوسفاط والدخول إلى موريطانيا واستغلال إمكانيات هذه الدولة خاصة في مجال الصيد البحري".

وأردف قائلا "المخزن يعتزم الدخول في منظومة عدائية اتجاه الجزائر، عودة الجزائر في إفريقيا ازعج العديد من الأبواق منها الكيان الصهيوني".

على الطبقة السياسية أن تدعم توجه الدولة

كما شدد بعجي أبو الفضل، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، على ضرورة تجند الطبقة السياسية وفواعل المجتمع المدني لتقوية الجبهة الداخلية، ودعم توجه الدولة بهدف التصدي لكل المحاولات الهادفة لزرع الشك أوساط أطياف المجتمع الجزائري، وقال "ندعو الطبقة السياسية لتقوية الجبهة الداخلية، علينا كطبقة سياسية التكتل لدعم توجه الدولة".

كما تطرق بعجي للحديث عن مؤتمر الحزب العتيد، فقال "بعد الانتخابات المحلية مباشرة، سيكون تشكيل لجنة التحضير للمؤتمر ومن يختلف مع الأمين العام مرحبا به ولكن من اعتدى علينا فالعدالة بيننا"، مؤكدا أن التحالفات غير مطروحة حاليا، وستكون ربما بعد تنصيب المجالس، يضيف بعجي.

ندعم توجه الدولة في القضاء على الفساد

وعلّق بعجي حول الطرح المتعلق بالمصالحة الاقتصادية، قائلا: "ندعم توجه المحاسبة والقضاء على الفساد الذي تنتهجه الدولة، نحن لا نعلق على أحكام وقرارات العدالة، فأمر المصالحة الاقتصادية هام، لكن يتوجب دراسته، ولما يتعلق الأمر باستشارتنا سنقدم ورؤيتنا للأمر، مع ذلك يبقى استرجاع الأموال المنهوبة أمرا ضروريا".

نسعى لنكون أكثر تمثيلا في الحكومات القادمة

وأكد من جانبه بعجي، وفي سؤال عن عدم توافق تمثيل الجبهة في الحكومة مع حجم انتصارها في التشريعيات الماضية، أن: "جبهة التحرير الوطني تسعى إلى أن يكون التمثيل يساوي وزننا الحقيقي مستقبلا".

الجزائر سيدة في قرارها ولا تخضع لأي ضغط خارجي

أفاد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، بعجي أبو الفضل، أن الجزائر تعيش وضعا إقليميا شائكا، نظرا للصراعات وعدم استقرار الأوضاع في الحدود، إلا أنها تبقى سيدة في قراراتها ولا تخضع لضغط القوى الخارجية، وقال "الجزائر تعيش وضعا إقليميا شائكا، لا زالت تحافظ على قرارها السيادي الذي لا يأتي من العواصم العالمية، الجزائر صاحبة مشروع وطني تحرري".

توطين المؤسسات الاقتصادية يزعج الكثير من الأبواق

كشف الرجل الأول في الأفلان أن توطين المؤسسات الاقتصادية وتسييرها بكفاءات جزائرية خالصة يزعج الكثير من الأبواق، خاصة من الدول التي كانت تسعى لاستمرار مصالحها في بلدنا، مثمنا التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر، وأفاد "الجزائر تسير في مشروع اقتصادي لجزائر المؤسسات، حيث أعطى استثمارات ضخمة لمستثمرين من الصين وروسيا وتركيا، وإحياء العلاقات مع إيطاليا وإسبانيا، بالإضافة إلى تحكم الجزائر في العلاقات في المغرب العربي ونجاح المقاربة الجزائرية في ليبيا التي تدخل في إطار الاستقرار، وأن أمن ليبيا من أمن الجزائر"، وأضاف بعجي "هنالك صحوة لطرد الوجود الفرنسي من مالي والنيجر، وهذا حزام أمني يهم الجزائر".

عصرنة ورقمنة البلدية هدفنا

وعن مشاريع عصرنة ورقمنة البلدية، أفاد بعجي أن: "المشروع انطلق، وهناك نتائج ملموسة، نحن نأمل في تقديم الخدمات إلى غاية إقامة المواطن، لا تحتاج إلى مجهود كبير، نملك الإمكانات ونحتاج إلى إرادة وفريق عمل يجسد ذلك على أرض الواقع، فالرقمنة هي المستقبل".

الاعتداء على الحزب بلطجة.. والعدالة ستفصل في الأمر

وفي سؤال حول الخلافات الداخلية التي حدثت داخل الحزب مؤخرا، وهل أن الحزب قد تجاوزها، أجاب قائلا: "الحزب قام بخطوات كبيرة وانتصر في موعد التشريعيات، وعندما تمتلك مشروعا وتمضي في تجسيده تجد في طريقك عراقيل ومعرقلين له، فما قام به هؤلاء أمر عادي ولا يعطلنا، لكن ليس له علاقة بالنضال، وعمل بلطجي، والعدالة هي الفيصل بيننا".

نحن في سباق سياسي.. ونراهن على ثقة الشعب

وعن اعتبار الحزب نفسه الأصلح لقيادة البلديات، أكد بعجي أن: "هناك العديد من المؤشرات التي تفيد بذلك، فالتواجد القوي للمناضلين، والتجمعات القوية، تبين أن هناك حماسا وتفاعلا وحضورا وتواجدا قويا للحزب في ومختلف الولايات والبلديات، من زكانا وبايعنا نراهن أن يقف معنا خلال هذه المحليات".

وتابع في نفس السياق: "ندرك جيدا أننا في سباق سياسي، نراهن على كسبه بالنوعية الموجودة، والتي رشحناها في مختلف ولايات الوطن، نراهن على ما قدمناه والشعب صاحب الكلمة الأخيرة، متأكدون أن تكون لنا الحصة الأولى في المحليات المقررة نهاية الشهر الجاري".

قانون الانتخابات قد يؤثر على العزوف الانتخابي

من جانب آخر، ربط بعجي العزوف الانتخابي بدرجة كبيرة بقانون الانتخابات الجديد، حيث انتقد مضمونه، معتبرا أن: "تطبيق قانون الانتخابات له معوقات كثيرة، مثلا في ولاية الجلفة خسرنا 19 بلدية بسبب وقت تسليم الاستمارات، بالإضافة إلى عديد المواد المجحفة التي عرفها القانون، والتي شكلت صعوبة بالغة لمعظم التشكيلات السياسية".

نحن ضد الإقصاء من دون مبرر مقنع

وانتقد الأمين العام للأفلان إقصاء عديد المرشحين من الحملة، حيث قال: "الحملة الانتخابية بدأت منذ أكثر من أسبوع، ولا نملك الملصقات الخاصة بالمرشحين، لعدم الموافقة على ترشحهم بعد، ثم ملاحظة سلوك مؤثر على الانتخابات، هذه التهمة مست أعمدة وأسس ولايات وهم متواجدون في كل الأزمات، نحن مع أن تكون محاسبة، لكن ليس بهذه الطريقة، هذا ليس توجها مركزيا، بل تصرفات شخصية معزولة". وانتقد بعجي تعيين ممثلي المندوبيات من نفس والولايات المتواجدة فيها، مؤكدا أن ذلك أسس: "العلاقات زبونية وعروشية في التشريعيات الماضية، لا بد من إبعاد هذه الممارسات وعدم تكرارها لتأثيرها السلبي على العملية الانتخابية ككل".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

دعوة لتوسيع صلاحيات رؤساء المجالس المحلية

● أكد رؤساء التشكيلات السياسية المتنافسة في انتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية ليوم 27 نوفمبر القادم على ضرورة توسيع صلاحيات رئيس البلدية وتحريره من القيود حتى تضطلع البلدية بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، أكد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، في تجمع شعبي بالوادي، أن مساعي التطوير والتنمية المسطرة لا تتأتى إلا من خلال إعادة النظر في قانون البلدية لاسيما المواد التي تحدد صلاحيات رئيس البلدية، مؤكدا أن "تغيير نظام الحوكمة" يتطلب توسيع صلاحيات رئيس البلدية في التسيير الإداري والمالي وتحريره من طائلة القيود التي أثرت "سلبا" على أدائه باعتبار أن لكل منطقة خصوصياتها وأدواتها في الاستثمار الذي يسمح بالمساهمة في حركية الاقتصاد الوطني. وأكد زيتوني بالمناسبة أن الانتخابات المحلية القادمة تدخل في إطار مساعي السلطات العمومية لتجسيد البناء المؤسساتي الذي من شأنه أن يبني وطنا قويا قادرا على مواجهة التحديات.

ومن مدينة العلمة بولاية سطيف، أكد نائب رئيس حركة البناء الوطني، أحمد الدان، أن تشكيلته السياسية ستعمل على "تحرير رؤساء المجالس البلدية من كل أنواع الضغوطات"، وفتح مجال المبادرات على غرار تمكينه من أن يقترض من المؤسسات المالية لإنجاز مشروع استثماري وإبرام اتفاقيات شراكة. ويتوقف ذلك، حسب الدان، على انتخاب مرشحين كفء يستطيعون تفعيل هذا التغيير، داعيا كذلك إلى "تحرير البنوك وتسهيل عملية حيازة واستغلال العقار الصناعي والفلاحي والتجاري".

وفي نفس السياق، دعت رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر (تاج)، فاطمة الزهراء زرواطي، خلال استضافتها بقناة الإذاعة الوطنية إلى "إعادة النظر في الدور الحقيقي" للمجالس المحلية المنتخبة باعتبارها – كما قالت– "تمثل الحكم الحقيقي للشعب"، كما شددت على ضرورة جعل البلدية في قلب التغيير نحو الجزائر الجديدة. وأبرزت أن "التغيير المنشود لن يأتي إلا بنجاعة البرامج الانتخابية المحلية وحسن اختيار الأشخاص العارفين بمشاكل البلديات واهتمامات سكانها".

ولتحقيق تنمية محلية فعالة، اعتبر رئيس حركة مجتمع السلم، عبد الرزاق مقري، من تقرت، أن إنهاء عهد الفساد يتحقق بالرقابة على الشأن العام واعتماد الشفافية في التسيير، مبرزا أن تشكيلته السياسية تدعو إلى التأسيس لمبدأ التدافع في الأفكار في إطار القانون من أجل مجابهة الفساد وحماية المصلحة الوطنية وتحقيق التنمية البشرية، ومنها تحقيق الازدهار والتطور الذي ينشده الجميع. **(وأج)**

الشعب

مندوب سلطة الانتخابات بوهران

الملصقات الكبيرة بمحيط مراكز الاقتراع ممنوعة

اعتبر المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عيسى طيبي، «الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر التي تدخل أسبوعها الثالث، «محتشمة» من حيث الخرجات والنشاطات الميدانية للمترشحين، مع طغيان ظاهرة الإعلانات والملصقات العشوائية للقوائم الانتخابية».

براهمية مسعودة

أعلن الدكتور عيسى طيبي، في تصريح لـ»الشعب»، عن تنظيم 23 تجمعا شعبيا، من بينها تجمعان اثنان لرؤساء الأحزاب، مع إلغاء 91 آخر بسبب الأحوال الجوية، وذلك إلى غاية 15 نوفمبر الجاري.

وأوضح، أن «هذه التظاهرات التي تدخل في إطار الحملة الدعائية بالولاية، جرت في «ظروف عادية، ولم يتم تسجيل أي خروقات مرتبطة بالإجراءات والقوانين المنظمة للانتخابات، مع تسجيل تجاوزات متعددة، تتعلق بالملصقات العشوائية...».

وفي هذا الصدد، حذر المندوب الولائي من الطريقة العشوائية التي تعلق بها الملصقات الدعائية الإنتخابية للمرشحين، داعيا إلى التحرك العاجل لإزالتها بـ»التراضي»، ولا سيما الملصقات الكبيرة، في سبيل تعبير الهيئة الناخبة عن آرائها وارادتها، بدون أي تأثيرات أو تشويش، وفق تعبيره.

وأوضح، أن «الملصقات الإعلانية العشوائية، منتشرة بكل أنحاء الولاية، ومن الصعب التحكم بها، الأمر الذي دفع المندوبية إلى التركيز على الملصقات، المثيرة للإنتباه بالقرب من مراكز الإقتراع».

واستطرد قائلا، إن «الجهات المعنية، ستقوم بمتابعة جميع المعنيين في كافة المناطق، ليتم البدء في حصرهم ومتابعتهم بتهمة انتهاك القوانين والالتزامات التي تقع على عاتق الأحزاب والقوائم الحرة المترشحة...».

وفي سياق متصل، نوه المندوب الولائي للسلطة المستقلة للانتخابات، «بالجهود والإمكانات المادية والبشرية المسخرة لضمان السير الحسن للحملة انتخابية، وتعزيز النزاهة والحرية والعدل».

واستنادا إلى نفس التوضيحات، تم تخصيص 87 قاعة صباحا ومساء و614 موقع لإلصاق اللافتات الإشهارية، وكذا 175 مدة زمنية متساوية لتدخل المترشحين عبر إذاعة الباهية و111 تدخل عبر قنوات التلفزيون الوطنية، بالنسبة لولاية وهران.

مواقع التواصل الاجتماعي

حتمية رقمية لتنشيط الحملة الانتخابية

يعكف عدد من المترشحين لمحليات 27 نوفمبر الجاري بولاية الشلف، على تنشيط حملاتهم الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كونها أضحت «حتمية رقمية» ومكملة لنشاطهم في الميدان، على أمل استقطاب الهيئة الناخبة ومن مختلف فئات المجتمع، بالاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال المتاحة.

تميزت الأيام الأولى للحملة الانتخابية بالشلف بقلة التجمعات الحزبية والنشاطات الجوارية، مقابل نشاط مكثف عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي لمختلف التشكيلات السياسية، إذ بادر المترشحون لفتح صفحات خاصة بحملتهم الانتخابية وتخصيص مسيرين لها لنشر محتوى ترويجي والتفاعل مع المستخدمين ومحاولة إقناعهم ببرامجهم الانتخابية.

ويعتبر في هذا السياق خ.ع، مترشح عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي للانتخابات المحلية ببلدية الشطية (7 كلم شمال الشلف)، أن إقبال المترشحين على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي هو حتمية رقمية فرضها التطور التكنولوجي والاستخدام الواسع لهذه الشبكات من طرف كل الفئات.

وأبرز أن هذه الوسائط التي أصبحت تحظى -بحسبه- بمتابعة واهتمام كبير من طرف المواطن مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، تتيح له كمترشح عديد الخيارات فيما يخص استهداف واستقطاب فئات عمرية ومناطق مختلفة وفقا لاختياره، فضلا عن أنها تندرج ضمن التحضير للتوجه نحو التصويت الإلكتروني مستقبلا.

من جانبها، تستخدم المترشحة لانتخابات المجلس الشعبي الولائي عن حركة البناء الوطني، م.س، شبكات التواصل الاجتماعي لتنشيط حملتها الانتخابية في العالم الافتراضي بالنظر لدورها في إيصال صوتها لمختلف أرجاء بلديات الشلف، في ظل عدم قدرتها على تنظيم لقاءات جوارية عبر 35 بلدية تحصيها الولاية. كما ان منصات التواصل الاجتماعي تساعد - كما قالت- على استقطاب الفئات الشابة التي لا يستهويها في الغالب حضور التجمعات داخل القاعات.

أما المترشح الحر م.ع، فيعتبر أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تنشيط الحملة الانتخابية لا يعدو كونه استخداما لوسائل الاتصال الحديثة لاستقطاب الهيئة الناخبة وتشجيعها للتوجه نحو صناديق الاقتراع، لاسيما فئة الشباب التي تستخدم بكثرة هذه المنصات، لكن - يشير ذات المترشح- التفاعلية والمتابعة الكبيرة التي تحظى بها صفحات بعض المترشحين ليست بالضرورة مؤشرا على نجاحهم في الاستحقاق الانتخابي.

وأضاف، أن أعضاء قائمته الحرة يستخدمون هذه المنصات الرقمية مواكبة للتحول الرقمي الذي يشهده العالم دون إغفال أو التخلي عن الاتصال المباشر بالمواطن من خلال التجمعات والنشاطات الجوارية، والذي يبقى -بحسبه- الوسيلة الأساسية لإقناع المواطنين للتوجه الى صناديق الاقتراع واختيار ممثليهم.

في هذا الصدد، أكد الباحث الأكاديمي في الشأن السياسي والجماعات المحلية بجامعة البليدة-2، أحمد سرير، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، أن استخدام مختلف وسائط الاتصال الرقمي وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي خلال الحملة الانتخابية للتعريف بالمنتخبين والترويج لبرامجهم، إنما هو «ممارسة ايجابية لإعادة بعث الاستخدام الرقمي في المجال السياسي بالطريقة الصحيحة وبداية لثقافة الممارسة الإلكترونية السليمة».

وأضاف، أن أهم أسباب توجه المترشحين لإقناع الناخبين والتعريف ببرامجهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تعود إلى الظروف الصحية المرتبطة بجائحة كورونا التي أفرزت التواصل الافتراضي بقوة، فيما مكنت تشريعيات 12 جوان الفارط من اختبار هذا المجال، واستخدام عديد المترشحين لهذه المنصات الرقمية.

كما يشكل الجانب المالي أحد الأسباب الأساسية، حيث أن «نفقات الحملة الانتخابية ليست في متناول الجميع، خاصة في ظل محاربة المال الفاسد في العمل السياسي، بينما تتيح مواقع التواصل الاجتماعي اختصار المسافات وإيصال الرسالة إلى مناطق مختلفة في آن واحد ومباشرة من موقع الحدث دون أعباء مالية كبيرة».

واستنادا لسرير، تعد الحملات الانتخابية الرقمية أداة من أدوات الاتصال السياسي التي يتوقع منها، مع النخب الناشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تكريس وعي سياسي إلكتروني والتأسيس لثقافة بناء فضاء عمومي متكامل ما بين الميدان والعالم الرقمي، الذي يتم عبره مناقشة مشاغل العامة وآراء المواطنين واحتياجاتهم ومساءلة المسؤولين، في إطار الديمقراطية التشاركية ومقاربة تنموية وفقا لخصوصيات كل منطقة.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

LE FAIT DU JOUR

S'ADAPTER AUX NOUVELLES EXIGENCES

L'importance de l'élargissement des prérogatives des élus locaux est la thématique qui revient lors des échéances locales. Les chefs des formations politiques insistent sur l'importance de libérer les élus locaux du poids des restrictions de la loi et leur permettre d'initier des projets pour le développement local dans le cadre de la bonne gouvernance.

Samiya Bekhechi-Chouikhi, enseignante à la Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion à l'université de Tlemcen, explique que les administrations publiques, de par le monde, «se cherchent, se restructurent» sous l'effet d'une crise économique majeure. Elle souligne que sur certains aspects, «le management public dans un contexte local reste très spécifique», car il doit, selon elle, «s'accommoder d'un environnement complexe composé d'une multiplicité d'acteurs et d'institutions, d'horizons et de nature très différentes, de compétences variées». Pour la spécialiste en management des ressources humaines, les élus locaux sont tenus de respecter certaines normes, car la gestion doit tenir compte d'un cadre législatif et réglementaire «très dense», telles la Constitution, les lois régissant l'État et ses institutions, la loi de finance... «Partant de l'idée que la commune reflète l'image du système administratif décentralisé chargé de prendre les décisions et de réaliser les différents projets, il faut relever le retard pris dans l'adaptation de l'administration locale aux nouvelles réalités», affirme-t-elle.

Bekhechi-Chouikhi estime que l'Administration «a longtemps renvoyé une image d'immobilisme et d'incapacité» des P/APC à proposer et d'exécuter des projets locaux. Elle constate «l'absence d'une démarche d'ensemble», dans la réforme de l'Administration, des collectivités locales et l'élargissement des prérogatives des élus locaux. «Cette lacune entre les réformes annoncées et leur mise en œuvre pose la problématique des finalités de la réforme, du champ et des moyens d'intervention de l'Administration et de la nature de ses rapports avec le citoyen, d'une part, et la société, d'autre part», soutient-elle. De son côté, Benmansour Abdallah, maître de conférence à l'université de Tlemcen, met en exergue les efforts entrepris par les autorités en vue d'impulser la dynamique du développement économique au niveau local. Il rappelle, à ce sujet, que l'initiative est redonnée au niveau local en matière d'investissement public, à travers notamment le plan de soutien à la relance économique, le Fonds spécial de développement des régions du Sud et le transfert vers les walis de l'essentiel des opérations centralisées. «Pour ce qui est de la réforme de l'Administration et de la modernisation des outils de gestion au niveau local, en sus des prérogatives limitées, les élus locaux souffrent d'un réel déficit dans la formation aux nouvelles compétences administratives, comme la gestion stratégique, la gestion par projet ou les démarches-qualité», explique l'enseignant. À cela, s'ajoute, poursuit-il, «une logique administrative d'une rationalisation formelle» sans aucune référence «aux évolutions de la société, de la technologie, du contexte international ou des perceptions des services publics par les fonctionnaires et les usagers». L'universitaire relève que, «dans un contexte de tarissement des ressources de l'État, les entrepreneurs privés ne constituent pas encore une force économique organisée et autonome pour jouer un rôle dans les grands processus décisionnels», car eux-mêmes, dit-il, «n'ont pas de projets clairs pour participer réellement à une dynamique de développement local».

La commune reflète l'image du système administratif décentralisé chargé de prendre les décisions et de réaliser les différents projets.

Tahar Kaidi

El Watan

CAMPAGNE ÉLECTORALE POUR LES ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

Les promesses irréalisables de certains candidats

Des candidats, visiblement sans aucune expérience politique, promettent, depuis le 4 novembre dernier, date du lancement officiel de cette course aux APC et aux APW, monts et merveilles pour tenter d'appâter les électeurs.

Le rituel est respecté. La campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre n'a pas été exempte de promesses irréalisables, voire tout simplement farfelues : création des postes d'emploi, logements, développement des localités… Des candidats, visiblement, sans aucune expérience politique promettent, depuis le 4 novembre dernier, date du lancement officiel de cette course aux APC et aux APW, monts et merveilles pour tenter d'appâter les électeurs. En effet, outre les slogans pompeux *«sur le parachèvement du changement»* et *«la préservation de l'unité nationale»*, en vogue ces derniers temps, les prétendants aux mairies osent vendre des rêves chimériques aux citoyens. Certains s'engagent à transformer des villes en *«capitales économiques»*, alors que d'autres évoquent le déplacement des sièges sociaux des grandes entreprises du pays, à l'image de Sonatrach, au Sud. Rien que ça. Toujours dans le cadre de cette tentative laborieuse de convaincre les électeurs à se rendre massivement aux urnes, les candidats, particulièrement les indépendants, s'engagent à métamorphoser les communes et les wilayas et à assurer à leurs habitants tous les services qui font actuellement défaut : eau potable, réfection des routes et raccordement à l'électricité et au gaz. Mais aucun de ces candidats, sans programme, ne donne la recette magique qui leur permettra de mettre en pratique toutes ces promesses une fois élus. Rien ! Ils se contentent de simples discours qui ne convainquent pas grand monde.

PHOTO : B. SOUHIL/ARCHIVE

Des tentatives laborieuses des candidats pour convaincre les électeurs

LES PARTIS SE CACHENT DERRIÈRE LES LOIS

Plus réalistes, les candidats des partis engagés dans cette course évitent, jusque-là, de faire dans le même populisme. Mais ils n'échappent pas, eux aussi, à la politique politicienne. D'autant que l'objectif non déclaré de leur participation à cette joute est *«d'acquérir des sièges aux APC et aux APW et leurs avantages»*, ils se cachent alors derrière la nécessité de revoir les textes de loi régissant les localités, notamment le code communal et la fiscalité. De vieux sujets qui reviennent à la veille de chaque élection locale, sans que ces partis, qui siègent pourtant au Parlement depuis des années, ne parviennent pas à modifier ces textes *«pour le bien des collectivités locales»*. C'est le cas du RND, dont le secrétaire général, Tayeb Zitouni, qui appelle à *«la révision du code de la commune, notamment* ses articles définissant les prérogatives du président de l'Assemblée populaire commune (P/APC) et maintenant une gestion centralisée. Ce dernier, dont le parti a soutenu toutes les politiques des gouvernements durant les 20 dernières années, plaide pour le *«changement de mode de gouvernance»* et *«l'élargissement des prérogatives du P/APC en termes de gestion administrative et financière»*. Il n'est pas le seul. Des partis comme le MSP, El Mostakbal et le FLN font également les mêmes plaidoiries, avouant implicitement leur incapacité à changer la situation des collectivités, même en ayant la gestion exclusive des communes.

Madjid Makedhi

Le Soir D'ALGERIE

ORAN

L'Anie réceptionne plus de 11 millions de bulletins de vote

Alors que la campagne électorale pour l'obtention de sièges au niveau des Assemblées populaires communales et de wilaya est lancée depuis plus de dix jours, la wilaya d'Oran est toujours dans l'expectative, en attendant un coup d'accélérateur. Trop habituée à ce que ce coup d'accélérateur intervienne avec les chefs de parti qui animent des meetings, cette campagne aurait pu avoir une autre forme, puisqu'il s'agit des préoccupations directes de la population.

Photo : NewPress

Des actions de proximité très timides menées dans des quartiers populaires n'ont pas suffi pour booster une campagne peu enthousiaste, du moins depuis une dizaine de jours.

Pour rappel, les candidatures ont atteint 115 listes partisanes et indépendantes en lice dans la wilaya d'Oran, pour les élections locales du 27 novembre. Tous devront tenter de se démarquer au vu de leur nombre important. De son côté, la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) à Oran s'attelle aux derniers préparatifs, notamment en désignant quelque 78 lieux répartis sur les 26 communes afin d'y accueillir les différents rassemblements et meetings, en lien avec la campagne électorale.

M. Taybi Aïssa, représentant de l'Anie à Oran, a annoncé hier, la réception de 11 millions 637 794 bulletins de vote. La réception à l'avance de ces bulletins est louable, car permettant, dit-il, de bien s'organiser et d'effectuer le comptage en vue du dispatching. Ils sont conservés dans un lieu sécurisé et tenu secret, jusqu'à ce qu'ils soient répartis sur les 26 communes en vue de les remettre aux différents bureaux et centres de vote, le jour J.

Amel Bentolba